

جامعة الأزهر  
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود  
المجلة العلمية

رؤية جديدة في الجمل التي لها محل<sup>ة</sup>  
والتي لا محل لها من الإعراب

إعراب

د/ محمد بن سعد الشقيران  
كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية

( العدد السابع والثلاثون )

( الإصدار الرابع .. نوفمبر )

( ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م )

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X



## رؤية جديدة في الجمل التي لها محلّ، والتي لا محلّ لها من الإعراب.

محمد بن سعد الشقيران

كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: [alshoqyran@gmail.com](mailto:alshoqyran@gmail.com)

الملخص:

أوردت في هذا البحث، ما أورده الإمام ابن هشام، في الجمل التي لها محل، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وبينت وجه كونها لها محل، من خلال إفادته هو، رحمه الله، ثم بينت رأيي في هذا الأمر، فذكرت أن الوجه في كونها ذات محل، أو لا محل لها، أن ذلك يرجع إلى أمر آخر، غير الذي ذكره ابن هشام، فالإمام ابن هشام - رحمه الله - يذكر السبب الذي من أجله كان لتلك محل، ولم يكن لتلك محل، وهو صفة تأويلها بالمفرد، وذكرت - في أدب، وفي طأطأة رأس - أن هذا المعيار، قد لا يخدمنا في بعض المواطن، ثم ذكرت أن السبب، إنما هو راجع إلى طلب الآخر للأول، أو طلب الأول للآخر، وموضوع (الجمل التي لها محلّ، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب)، لم أر من تطرّق إليه، فالإمام المالقّي، رحمه الله، والمتوفّي في السنة الثانية وسبعمئة (٧٠٢)، لم يعرض لهذا الموضوع، على أن كتابه (رصف المباني) كلّه، إنّما غني فيه بشيء من ما عرض له الإمام ابن هشام، وهو الحديث عن معاني الحروف في النحو.

**الكلمات المفتاحية:** رؤية جديدة، ابن هشام، الجمل التي لها محل من الإعراب، الجمل التي لا محل لها من الإعراب، طلب الآخر للأول، طلب الأول للآخر.

**A new vision of sentences that have a place in grammar  
and those that do not have a place in grammar**

**Muhammad bin Saad Al -Shaqiran**

**King Fahd Security, Saudi Arabia.**

**Email: alshoqyran@gmail.com**

**Abstract:**

I mentioned in this research what Imam Ibn Hisham mentioned in sentences that have a place and sentences that do not have a place in grammar, and I explained the reason for them having a place, through his benefit, may God have mercy on him, then I explained my opinion on this matter, so I mentioned that the reason for them having a place or not having a place is that this goes back to another matter, other than what Ibn Hisham mentioned, so Imam Ibn Hisham - may God have mercy on him - mentions the reason for which the former had a place and the latter did not have a place, which is the correctness of interpreting it in the singular, and I mentioned - in Adab and in Ta'at Ras - that this criterion may not serve us in some situations, then I mentioned that the reason is due to the latter's request for the former, or the former's request for the latter, And the topic of (the sentences that have a place, and the phrases that have no place in the syntax), I did not see those who touched upon it, for the Imam Al -Malqi, may God have mercy on him, and the deceased in the second year and seven hundred (702), was not subjected to this topic, that his book (The Book of Buildings) is all Rather, I mean some of what Imam Ibn Hisham presented, which is the hadith about the meanings of letters in grammar.

**Keywords:** A New Vision, Ibn Hisham, The Sentences That Have A Place Of Expression, The Sentences That Have No Place In The Syntax, The Other's Request For The First, The First Request For The Other

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً، وصلى الله وسلم على من بعثه الله مبشراً ونذيراً. أما بعد، فإن علم العربية من أجل العلوم وأشرفها؛ ذلك أنه خادم لكتاب الله، عز وجل. وما اختلف اثنان في معنى آية من القرآن العظيم، أو دلالتها، إلا رجعا إلى ما يعضد ذلك المعنى، من الحديث الشريف، ومن الشعر العربيّ الفصيح الأصيل الجزل، ومن خطب العرب وآثارهم النثرية. ولا أدل على ذلك من المحاورات التي جرت بين حبر هذه الأمة، عبدالله بن العباس، رضي الله عنه، ونافع بن الأزرق، والتي عُرِفَت بين العلماء بـ (سؤالات نافع بن الأزرق)، فإن نافعاً هذا قد أتى إلى عبدالله بن العباس، رضي الله عنه، وبقي يسأله عن معاني كلمات من القرآن، وكان حبر الأمة - رضي الله عنه - يجيبه، فيقول ابن الأزرق: وهل تعرف العرب هذا في كلامها؟ فيجيبه ابن عباس - رضي الله عنه - بقوله: "أو لم تسمع ما قاله امرؤ القيس...؟" "أما سمعت قول لبيد"، "أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت...؟"

ومن ما يميّز لغة العرب التي بها نزل القرآن العظيم: ارتباط الآخر بالأول، أو العكس، وطلبُ الأولِ الآخر، أو العكس، حتّى لو طال الفصل بينهما، قال الله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترَبَّصُوا حتّى يأتي الله بأمره...﴾.

فانظر، كم معطوفاً على اسم (كان)؟ سبعة معطوفات. هذه السبعة قد تُنسى القارئ أول الآية الكريمة. ولا غرور أن يرفع أحد فصحاء العرب المعدودين، الحجاج بن يوسف، لفظ (أحب)، فإن الفصل قد طال، فظن أن (أحب) خبر

(١) سورة التوبة، الآية الـ ٢٤.

لمبتدأ، وليست خبراً لـ (كان).

فالحجَّاج إنما رفع (أحبَّ)؛ ليصل الآخر بالأوَّل. وهذه هي حقيقة الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب. ومنَّ ما هو في هذا السياق: قول الله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ . فقد عطف على لفظ (المسلمين) تسعة أوصاف. هذا الاستطراد قد ينسي القارئ أو المستمع أوَّل الآية، فإذا جاء الخبر، وهو قوله تعالى: "أعدَّ الله لهم مغفرةً وأجرًا عظيمًا"، أقول: فإذا جاء الخبر، ربط الآخر بالأوَّل.

وقد عقد الإمام ابن هشام الأنصاريُّ في كتابه النفيس (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، عقد فصلاً كاملاً في آخر هذا الكتاب، تحدَّث فيه عن ما نحن بصدد الحديث عنه اليوم، وهو مسألة ربط الآخر بالأوَّل، تحدَّث في هذا الفصل عن الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، والجمل التي لا محلٌّ لها من الإعراب. وهذا الكتاب خصَّصه الإمام ابن هشام، لمتفرِّقات في النحو، كالحديث عن الحذف، والحديث عن معاني الأدوات النحوية، والحديث عن الجمل التي لها محلٌّ لها من الإعراب، والجمل التي لا محلٌّ لها من الإعراب، ولمتفرِّقات أخرى. وقد رجعت إلى بعض سابقيه؛ لعليَّ أجد أحداً ذكر هذا الموضوع، وهو موضوع (الجمل التي لها محلٌّ، والجمل التي لا محلٌّ لها من الإعراب)، فلم أرَ من تطرَّق إليه، فالإمام المالقِيُّ، رحمه الله، والمتوفَّى في السنة الثانية وسبعمئة (٧٠٢)، لم يعرض لهذا الموضوع. على أنَّ كتابه (رصف المباني) كلُّه، إنَّما عُني فيه بشيءٍ من ما عرض له الإمام ابن هشام، وهو الحديث عن معاني

(١) سورة الأحزاب، الآية الـ ٣٥.

## الحروف في النحو.

والإمام المرادي - رحمه الله -، والمتوقّفي في السنة التاسعة والأربعين وسبعمئة - لم يعرّض أيضاً في كتابه (الجنى الداني) لهذا الموضوع. على أنّ كتابه هذا كلّّه، إنّما عني فيه بشيء من ما عرض له الإمام ابن هشام، وهو الحديث عن معاني الحروف في النحو. وقبل هذين العَلَمين الجليلين: علّم متقدّم جدّاً، وهو الإمام المُزنيّ، والذي لم تحدّد سنة وفاته. رحمه الله.

فهذا الإمام، له كتاب في هذا الشأن، وهو الحروف في النحو، سمّاه (الحروف). هذا الكتاب عرض فيه الإمام المزنيّ لباب الحروف في النحو فقط، ولم يعرّض لشيء آخر سواه. وليس من الضرورة، أن يعرض هؤلاء الأئمّة الثلاثة، لما عرض له الإمام ابن هشام، فباب الحروف لا صلة له البيّنة بباب الجمل التي لها محلّ، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ولكنّ، أقول:

هذا الصنيع - بلا شكّ - منقبة للإمام ابن هشام. وغيره من الأئمّة، كلّ له قدره ووزنه، وآثاره العظيمة. لكنّ، يبقى أنّ الإمام ابن هشام - حسب علمي - هو أوّل من طرق هذا الباب، بالعرض والتفصيل. إلا ما جاء في كتب إعراب القرآن الكريم.

انظر - مثلاً - إلى جملة (يهرعون)، من قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وجاءه قومه يهرعون إليه﴾، تر أنّ مَنْ تعرّضوا لها، ولأمثالها من القرآن العظيم، يعربونها حالاً. يقول السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>: "قوله (يهرعون)، في محلّ نصب على الحال". وانظر إلى جملة (أذاعوا) من قول الله تعالى<sup>(٣)</sup>: "وإذا جاءهم أمر من

(١) سورة هود، الآية الـ ٧٨.

(٢) الدرّ المصون ٤/١١٧.

(٣) سورة النساء، الآية الـ ٨٣.

الأمن أو الخوف أذاعوا به"، تر أن من تعرّض لإعرابها يقول فيها <sup>(١)</sup>: (وجملة أذاعوا به) لا محلّ لها؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

وحين عرض الإمام ابن هشام لهذا الباب، جعله قسمين:

١- الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وعدّها سبعا <sup>(٢)</sup>.

٢- والجمل التي لها محلّ لها من الإعراب، وعدّها سبعا أيضاً <sup>(٣)</sup>. ولم يكتفِ بالاستعراض، بل فرّع على كل جملة وفصل.

وقد بدأ الإمام ابن هشام بالجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وهي -

عنده - سبع، أوردتها، كما أوردتها:

١- الأولى: الابتدائية، وسمّاها أيضاً: (المستأنفة)، لكنّه فضّل تسميتها

(الابتدائية)، وعلّل لذلك بقوله <sup>(٤)</sup>: (لأنّ الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على

الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلّ). وقد مثّل لها بمثالين.

٢- الثانية: المعترضة بين شيأين <sup>(٥)</sup>؛ لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً، أو تحسیناً <sup>(٦)</sup>،

وقد مثّل لها بأمتلة، منها قول الشاعر <sup>(٧)</sup>:

شجاک - أظنّ - ربعُ الظاعینا \*\*\* ولم تغباً بعذل العادلینا

(١) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/٢٧٧.

(٢) المغني ٢/١٧-٦٢. وينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٣٧-٢٥٦ وقد عدّها الدكتور فخر الدين قباوة، عشراً.

(٣) المغني ٢/٦٢-٩٠. وينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٥-١٢٦ وقد عدّها الدكتور فخر الدين قباوة، عشراً.

(٤) المغني ٢/١٧.

(٥) تعمّدت كتابة هذه الكلمة على هذا الرسم، حسب القاعدة الإملائية.

(٦) المغني ٢/٢٢.

(٧) مغني اللبيب ٢/٢٢.



- ٣- الثالثة: الجملة التفسيرية<sup>(١)</sup>، ومثّل لها بأمتلة، منها قول الله تعالى<sup>(٢)</sup>:  
"وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا".
- ٤- الرابعة: الجملة المجاب بها القسم. ومثّل لها بأمتلة، منها قول الله تعالى<sup>(٣)</sup>:  
"يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين".
- ٥- الخامسة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم يقترن  
بالفاء، ولا ب (إذا). الفجائية.
- قال: "الأول جواب (لو) و (لولا) و(لمّا) و(كيف)، والثاني: (إن تقم أقم)،  
و(إن قمت قمت)".
- ٦- السادسة: الجملة الواقعة صلّة لاسم أو حرف، ومثّل لذلك بأمتلة، منها قوله  
تعالى<sup>(٤)</sup>: "ربّنا أرنا للذين أضلّنا...".
- ٧- السابعة: الجملة التابعة لما لا محلّ له من الإعراب. ومثّل لذلك بهذه  
الجملة: (قام زيد، ولم يقم عمر). قال: "إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو  
الحال".
- أمّا الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فهي - عنده - سبع أيضاً<sup>(٥)</sup> وهي:
- ١- الأولى: الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ، نحو قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: "الله يعلم ما تحمل  
كلُّ أنثى...".

(١) المغني ٤٦/٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٣.

(٣) سورة يس، الآية الأولى.

(٤) سورة فصلت، الآية ٢٩.

(٥) المغني ٦٣/٢.

(٦) سورة الرعد، الآية ٨.

أو خبراً لـ (كان) ، أو إحدى أخواتها، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة..."، أو خبراً لـ (إنَّ)، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان...".

٢- الثانية: **الجملة الواقعة حالاً**، نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: "ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون".

٣- الثالثة: **الجملة (الواقعة مفعولاً)**، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: "قال يا بُنَيَّ إني أرى في المنام أنّي أدبُك".

٤- الرابعة: **الجملة المضاف إليها**، أي الجملة التي وقعت في موقع المضاف إليه، نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: "يومَ تولُّون مدبرين".

٥- الخامسة: **الجملة الواقعة بعد الفاء**، أو (إذا) الفجائية، جواباً لشرط جازم، نحو قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: "من يضلل الله فلا هادي له"، وقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: "وإن تصبهم سيئة بما قَدِّمت أيديهم إذا هم يقنطون".

٦- السادسة: **الجملة التابعة لمفرد**، وهي الجملة الواقعة نعتاً، نحو قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها...".

٧- السابعة: **الجملة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب**.

(١) سورة مريم، الآية الـ ٥٥.

(٢) سورة النحل، الآية الـ ٩٠.

(٣) سورة الأنبياء، الآية الـ ٢.

(٤) سورة الصافات، الآية الـ ١٠٢.

(٥) سورة غافر، الآية الـ ٣٣.

(٦) سورة الأعراف، الآية الـ ١٨٦.

(٧) سورة الروم، الآية الـ ٣٦.

(٨) سورة التوبة، الآية الـ ١٠٣.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: "ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصّة، فالأوّل [ويقصد به عطف النسق]، نحو: (زيد قام أبوه، وقعد أخوه)، إذا لم تقدّر الواو للحال، ولا قدّرت العطف على الجملة الكبرى .

وقد بيّن الإمام ابن هشام - رحمه الله - علّة كونها لا محلّ من الإعراب، بقوله<sup>(٢)</sup>: "وهي سبع. وبدأنا بها؛ لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة". ا.هـ. ثم شرع يعدّها. ويفصّل فيها، كما سبق آنفاً. فالعلّة عنده إذن، هي أنّ تلك الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب، أنها لم يصحّ أن يحلّ المفرد محلّها.

وأما الدكتور فخر الدين قباوة، فقد ذكر الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب، وعدّها عشر جملة<sup>(٣)</sup>، وذكر الجملة التي لها محلّ من الإعراب، وعدّها وعدّها عشرًا أيضًا<sup>(٤)</sup>.

وأنا - هنا - أقف احتراماً لأئمّتنا وسادتنا وعلمائنا الأجلّاء، وأخصّ الإمام ابن هشام، مجال حديثنا هنا، فهم السابقون، وغيرهم عالية عليهم. غير أنّ هذا المعيار، وهو صحّة وقوع المفرد موقع الجملة، في الجملة التي لها محلّ من الإعراب، أقول: إنّ هذا المعيار لا يمكن أن يخدمنا في بعض المواطن. انظر -مثلاً- إلى قول الله تعالى<sup>(٥)</sup>: "إنّ تستفتحوا فقد جاءكم الفتح"، فإنّ أداة الشرط الشرط هنا، وهي (إن) أداة جازمة، وقد اتّصل جواب الشرط فيها بالفاء. فهذه جملة لها محلّ من الإعراب. وبناءً على هذا الحكم، تأتي القاعدة، وهي صحّة

(١) مغني اللبيب ٨٧/٢.

(٢) المغني ١٧/٢.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٥-١٢٦.

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٢٩-٢٥٦.

(٥) سورة الأنفال، الآية ١٩.

وقوع المفرد محلّ الجملة. أيعقل أن يحلّ المفرد محلّ جملة (فقد جاءكم الفتح)؟ إن ذلك أمر غير ممكن.

أقول: فالذي أراه - والله أعلم - أنّ معيار الجمل التي لها محلّ، والتي لا محلّ لها من الإعراب، إنّما هو في أمر آخر، وهو أن يتقدّم هذه الجملة عاملٌ يطلبها؛ لتكمل معناه، أو أن يتقدّمها عامل، تطلبه هي؛ ليكمل معناها. ولنطبق الآن هذا المعيار على الجمل بنوعيتها، ولكن، حسب هذه القاعدة، وهي طلب الأوّل للآخر؛ ليكمل معناه، أو طلب الآخر للأوّل؛ ليكمل معناه، وليس حسب قاعدة صحّة إحلال المفرد محلّ الجملة. وبناءً على هذه القاعدة، سيختلف الأمر.

وسأورد -هنا- الجمل التي يطلبها ما قبلها؛ لتكمل معناه، والجمل التي تطلب ما قبلها؛ ليكمل معناها، والجمل التي لا تطلب ما قبلها ولا يطلبها ما قبلها، وأذكر منها ما يمكن أن يحلّ المفرد محلّه.

**أولاً: الجملة الابتدائية،** نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "إن الله عنده علم الساعة..."، فإنّ هذه الجملة كلها، وما عطف عليها، لم يتقدّمها عامل يطلبها معمولةً له. فهذه الجملة لا محلّ لها من الإعراب.

**الثانية: الجملة الاستئنافية،** نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "... إن الله عليم خبير". فهذه جملة استئنافية لا صلة لها بما قبلها، ولا يطلبها ما قبلها؛ ليعمل فيها، ولا تطلب هي ما قبلها؛ ليعمل فيها عملاً إعرابياً.

**الثالثة: الجملة التفسيرية،** نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: "فأسرها يوسف في نفسه... قال أنتم شرّ مكاناً..."، فإن جملة "أنتم شرّ مكاناً" هي التي أسرها

(١) سورة لقمان ، الآية ال ٣٤ .

(٢) سورة لقمان ، الآية ال ٣٤ .

(٣) سورة يوسف، الآية ال ٧٧ .

يوسف في نفسه. وهذه الجملة التفسيرية لا يطلبها ما قبلها؛ ليعمل فيها، ولا هي تطلب ما قبلها؛ ليعمل فيها.

**الرابعة: الجملة الواقعة صلةً لموصول،** نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا..."، فَإِنَّ جَمَلَةً (قَالُوا) صلة للموصول (الذين). وهذه جملة لا يطلبها ما قبلها؛ ليعمل فيها.

**الخامسة: الجملة الشرطية كلها،** بأركانها الثلاثة، أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَمِنْ فَازٍ فَوْزًا عَظِيمًا"، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ هَذِهِ الْجَمَلَةُ كُلُّهَا عَامِلٌ يَطْلُبُهَا مَعْمُولَةٌ لَهُ. والحديث هنا، عن الجملة الشرطية كلها، بأركانها الثلاثة، وليس عن جواب الجملة الشرطية، فالحديث عن جملة جواب الشرط له حديث آخر. وسيأتي في الجمل التي لها محلّ من الإعراب، إن شاء الله.

**السادسة: الجملة الاعتراضية،** نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: "فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ". وسياق الآية - لو لم يك تَمَّ جَمَلَةً اعْتِرَاضِيَّةً - سيكون على هذا النحو: (فلولا ترجعونها). وهو حَضٌّ تَعْجِيزِيٌّ، فَإِنَّ مَنْ حَوْلَ الْمَيِّتِ عَاجِزُونَ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَيْهِ رُوحَهُ. وقد دخلت الجملة الاعتراضية بين (لولا) وما بعدها؛ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِينَ حَوْلَ الْمَيِّتِ ضَعْفَاءُ مَسَاكِينُ، وَأَنَّ هُمْ أَيْضًا مَدِينُونَ بِالْمَوْتِ. فكيف يردُّ الموت مَنْ مَصِيرُهُ الْمَوْتُ؟

**ثانياً: الجمل التي لها محلّ من الإعراب:**

**الأولى: الواقعة خبراً،** إما خبراً للمبتدأ، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: "اللَّهُ يَعْلَمُ مَا

(١) سورة فصلت، الآية الـ ٣٠، وسورة الأحقاف، الآية الـ ١٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية الـ ٧١.

(٣) سورة الواقعة، الآية الـ ٨٦.

(٤) سورة الرعد، الآية الـ ٨.

تحمل كل أنثى...".

والطالب هنا هو المتقدم، وهو لفظ الجلالة.

وإما خبراً لفعل ناسخ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (وكان يأمر أهله...)،  
والطالب هنا هو الفعل الناسخ، وإمّا خبراً لحرف ناسخ، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "إن  
الله يمسك السموات والأرض أن تزولا...". والطالب هنا هو الحرف الناسخ.

والجملة - في كل ما سبق - يمكن أن يحل محلها المفرد، فيقال في  
الأولى: (الله عالم)، وفي الثانية: (وكان أمراً)، وفي الثالثة: (إن الله ممسك).

ولعلك لاحظت في ما سبق، أنّ خبر المبتدأ، وخبري الفعل الناسخ، والحرف  
الناسخ، إنما يصح تأويله بالمفرد، إذا كان جملة فعلية فقط. أمّا إذا كان جملة  
اسمية، فلا يتصور ذلك أبداً. رأيت قول الله تعالى<sup>(٣)</sup>: "إنّ الذين يكتُمون...".  
رأيت خبر (إن). إنه الجملة الاسمية (أولئك يلعنهم...). كيف يمكن أن تحلّ  
هذه الجملة محلّ المفرد؟

**الثانية: الواقعة نعتاً**، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: "فهب لي من لدنك ولياً يرثني".  
والطالب ها هو المتأخر، وهو النعت (يرثني). وأما المنعوت، فإنه لو لم يأت  
النعت، فهو تامّ لا حاجة به إلى غيره، ولكن، لو لم يك تمّ منعوت، لبقيت جملة  
(يرثني) بضمير لا يعود إلى مذكور متقدّم.

والجملة هنا يمكن أن يحلّ محلها المفرد، فيقال: (وارثاً).

(١) سورة مريم، الآية ٥٥.

(٢) سورة فاطر، الآية ٤١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٩.

(٤) سورة مريم، الآية ٥٥.

**الثالثة: الواقعة حالاً،** نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "فأتت به قومها تحمله".  
والطالب هنا هو المتأخر، وهو الجملة الحالية (تحمله)، فإنه لو لم تأت الجملة الحالية، لكانت الجملة الأولى (فأتت بها قومها) تامّة، لا تحتاج إلى شيء بعدها، ولكن، لو لم يتقدّم هذه الجملة (يرثني) صاحبُ حال، لبقيت الجملة الحالية بضمير لا يعود إلى مذكور سابق.

والجملة الحالية يمكن أن يحلّ المفرد محلّها، فيقال: (حاملةً إيّاه).  
**الرابعة: الجملة الواقعة مضافاً إليه،** نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "ويومَ يعضُّ الظالم على يديه...".  
والطالب هنا هو المتقدّم، وهو الظرف، فإن المستمع - حين يستمع إلى كلمة (يوم) منصوبة، ينتظر أن يكون لهذا الظرف مضافٌ إليه. وهنا يصحّ إحلال المفرد محلّ الجملة، فيقال: (وانظر يومَ عضُّ الظالم...).

**الخامسة: الجملة الواقعة في محلّ المجرور،** نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: "ذلكم بأنكم اتخذتم آيات الله هزواً...".  
والطالب هنا هو حرف الجرّ، فلو أن قارئاً قرأ الآية، ووقف على الباء، لعارض عرض له، فإن المستمع ينتظر ما بعد حرف الجرّ. وهنا يصحّ إحلال المفرد محلّ الجملة، فيقال: (بأنّخاذاكم).

**السادسة: الجملة الواقعة فاعلاً،** نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: "أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم".  
والطالب هنا هو المتقدم، فإن المستمع، إذا سمع القارئ يقرأ: (أولم يكفهم)، فإنه ينتظر، ما هذا الذي عاتبهم الله عليه، ومثل ذلك: أن تقول لشخص مقصّر مهمل: (ألا يكفيك أنك رسبت مرتين)؟

(١) سورة مريم، الآية الـ ٢٧.

(٢) سورة الفرقان، الآية الـ ٢٧.

(٣) سورة الجاثية، الآية الـ ٣٥.

(٤) سورة العنكبوت، الآية الـ ٥١.

وهنا يصحُّ إحلال المفرد محلَّ الجملة، فيقال: (إنزالنا).  
السابعة: الواقعة نائباً عن الفاعل، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "قل أوحى إليَّ أنه  
استمع نفر من الجنّ...".

والطالب هنا هو المتقدِّم، فإن المستمع، إذا سمع فعل (أوحى) المبنيَّ لِمَا  
لم يسمَّ فاعله، علم أن نائب الفاعل سيأتي. وهنا يصحُّ إحلال المفرد محلَّ  
الجملة، فيقال: (استماع).

الثامنة: الواقعة مفعولاً به، نحو قول الله تعالى<sup>(٢)</sup>: "...إني أرى في المنام  
أنني أذبحك...".

والطالب هنا هو المتقدِّم، فإن المستمع، إذا سمع جملة (أرى)، انتظر ذلك  
الذي رآه إبراهيم، عليه السلام، في منامه. وهنا يصحُّ إحلال المفرد محلَّ الجملة،  
فيقال: (ذبحك).

التاسعة: الجملة الواقعة جواباً لشرط، جازم، أو غير جازم، سواءً  
أقترنت<sup>(٣)</sup> بالفاء، أم لم تقترن، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: "إن تستفتحوا فقد جاءكم  
الفتح"، ونحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: "إذا جاء نصر الله والفتح...فسبح...". ونحو قوله  
تعالى<sup>(٦)</sup>: "... وإن تبدوا... يحاسبكم به الله".

والطالب هنا هو المتقدِّم، وهو أداة الشرط، فإنَّ المتلقِّي، إذا سمع أداة  
الشرط وفعل الشرط، علم أن هناك جواباً سيأتي.

(١) سورة الجنّ، الآية الأولى.

(٢) سورة الصافات، الآية الـ ١٠٢.

(٣) هذه همزة التسوية، وليست همزة قطع.

(٤) سورة الأنفال، الآية الـ ١٩.

(٥) سورة النصر، الآية الأولى.

(٦) سورة البقرة، الآية الـ ٢٨٤.



وجواب الشرط في الآيات الثلاث السابقة، لا يصح أن يحلَّ المفرد محلَّه، بل، لا يُتصوَّر ذلك أبداً.

**العاشرة: الجملة الواقعة جواباً لطلب،** نحو قول الله تعالى<sup>(١)</sup>: "قل تعالوا أتئذ ما حرم ربكم عليكم..."، وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم...".

والطالب هنا هو المتأخَّر، وهو جواب الطلب، فإن الناظر، إذا رأى جواب الطلب هذا مجزوماً، أيقن أنَّ لجزمه سبباً، ولا يجزم الفعل المضارع بغير جازم. وجملة جواب الطلب، لا يصحُّ أن يحلَّ المفرد محلَّها.

**الحادية عشرة: الواقعة جواباً لقسم،** نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: "والعصر إن الإنسان لفي خسر..."، والطالب هنا هو المتقدِّم، وهو المقسم به، فإنَّ المتلقِّي - حين يسمع المقسم به - يبقى منتظراً أن يأتي المقسم عليه. وقد ورد - في القرآن العظيم - مقسم به، ولكنَّ المقسم عليه غير موجود، قال الله تعالى<sup>(٤)</sup>: "والنازعات غرقاً...".

فقد عُطف على هذا الاسم المقسم به، أربعة أسماء، ثم قال سبحانه: (يوم ترجف الراجفة...). فأين المقسم عليه؟ هو مقدَّر، تقديره: (إنَّ وعد الله لآتٍ)، فينشأ سؤال: متى؟ فيكون الجواب: (يوم ترجف الراجفة). وجملة جواب القسم لا يصحُّ أن يحلَّ المفرد محلَّها.

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥١.

(٢) سورة النور، الآية ٣٠.

(٣) سورة العصر، الآية الأولى.

(٤) سورة النازعات، الآية الأولى، وما بعدها.

الثانية عشرة: الجملة المعطوفة على جملة لها محلٌ من الإعراب، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "وربُّك يخلق ما يشاء ويختار...". وهذا الموطن - في أمر إحلال المفرد محلَّ الجملة - يكون بحسب ما قبله.

هذا ما أردت تقديمه إلى القارئ الكريم. والمُتمسِّكُ بحجَّة الإمام ابن هشام، وهو صحَّة إحلال المفرد محلَّ الجملة التي لها محلٌ من الإعراب، له أن يستمرَّ في تمسُّكه. لكن، أنا لم أقنع بهذه العلة، وذكرت علةً أخرى، بالحجَّة والدليل. والله أسأل أن أكون قد وُفِّقت في ما رمت. وصلى الله وسلِّم على نبينا محمد.

(١) سورة القصص، الآية ٦٨.

## المراجع

- ١- إعراب الجمل وأشباهه الجمل د. فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثالثة ١٤٠١هـ.
- ٢- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للشيخ محيي الدين الدرويش، دار الإرشاد، سوريا، ط ١٤٠٨هـ.
- ٣- الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام المراديّ. تحقيق د. فخر الدين قباوة. من منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٤- الحروف، للإمام أبي الحسن المُنزيّ. تحقيق: الدكتور محمود حسني محمود والدكتور محمد حسن عوّاد، دار الفرقان للنشر. عمّان الأردنّ، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٥- الدُرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للإمام السمين الحلبيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٤هـ.
- ٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام المألقيّ. تحقيق أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. من غير تاريخ نشر.
- ٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، للشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، للإمام ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

